الفصل السادس

لا إنسان، لا مشكلة:
الحرب على المحاكم

♦

يزعم ديفيد غيبس؛ محامي والدي تيري شيافو، بأن تيري تنهدت وهي بين يدي أمها بعد أن قضت المحكمة عليها بالموت. وقال في أثناء مأدبة ضمت لفيفاً من قادة القوميين المسيحيين في إبريل من عام 2005: «كانت تيري شيافو تنبض بالحياة مثل أي شخص جالس بيننا هنا ... إن كل ما عرض عنها في لقطات الفيديو يمكن أن تضاعف إلى مئتي مرة كي ينقل صورتها الحقيقية. أعني أنها كانت مفعمة بالحياة، وتستجيب استجابة كاملة لما يدور حولها، وتحاول بكل جهدها أن تتحدث». وأضاف غيبس: «كانت شيافو تحاول بكل جهدها أن تردد كلمة: (حب) بعد أمها، واستطاعت أن تتلفظ بشيء شبيه مثل حووو (الحرف الأول من حب)».

حدث ذلك في اليوم الأول من مؤتمر مواجهة الحرب التي يشنها الجهاز القضائي على الدين، الذي انعقد في العاصمة الأمريكية واشنطن. وهو أول نشاط تنظمه مجموعة جديدة تطلق على نفسها المجلس اليهودي النصراني لتصحيح الدستور. وقد توافد أكثر من مئتي ناشط مخلص من أكثر من خمس وعشرين ولاية إلى فندق ماريوت في واشنطن، للاستماع إلى قادة الحركة، مثل: فيلبس شافلي، وروي موور، وتوني بيركينز. وكان قد مر أسبوع على وفاة تيري شيافو، المرأة التي كانت تعاني من موت الدماغ، التي قام زوجها بنزع أنبوب التغذية من جسمها في وجه معارضة من والديها، ومن الكونغرس، ومن اليمين المسيحي. وكان بعض الحضور شاركوا في تظاهرات إضاءة الشموع أمام المستشفى الذي كانت ترقد فيه شيافو، احتجاجاً على قرار المحكمة بنزع أنبوب التغذية من جسمها. وكانت المشاعر والعواطف ملتهبة،

وكان الشعور بالأزمة الطارئة لا يزال حاداً، لدرجة دفعت بعض الحضور إلى البكاء حين سماعهم سرد وقائع ما حدث.

قال غيبس – وهو رجل أنيق في الثلاثينيات من العمر، يلبس النظارات، وشعره أسود مصفف –: «إن أمريكة بحاجة إلى أن تتعافى مما أصابها»، فتمتم الحضور تعبيراً عن تأييدهم، وتابع غيبس كلمته: «إننا نجلس ها هنا، كأمة في أمسّ الحاجة إلى تبنّي قلب الرب... إننا على وشك اتخاذ قرار مصيري. فهل سنسلك طريق الرب، أم أننا سنهوي إلى حيث يظن هؤلاء القضاة أنه الدرب الأمثل لنا؟ لقد كانت تيري شيافو على قيد الحياة. فقتلتها المحاكم. لقد قضت المحاكم على حياتها بطريقة همجية. وهناك آخرون يواجهون مصيراً مماثلاً، وغيرهم سيلاقون الموت بتلك الطريقة ما لم نفعل شيئاً ما».

وهؤلاء الذين حضروا إلى هذا المؤتمر جاؤوا لتحديد ما هو هذا الشيء الذي ينبغي فعله. وتضم اللجنة التنفيذية للمجلس المسيحي اليهودي لإصلاح الدستور عدداً من الشخصيات البارزة والمؤثرة في اليمين، مثل شافلي، وجيري فالويل، ومايكل فيريس. أما ريك سكاربورو، وهو الواعظ المعمداني الذي نظم شبكة القساوسة الوطنيين، فتولى رئاسة المؤتمر ومراسم الاستقبال. وجاء في النشرة المعرفة بالمؤتمر ما نصه: «إننا نعتقد أن القضاة الناشطين في الليبرالية هم الخطر الأكبر الذي يهدد الحياة والحرية. وحين تنحرف المحاكم عن دورها المشروع بوصفها حَكَماً محايداً، وتسعى إلى فرض إرادتها على الأمة، فيجب على الأحرار أن يهبّوا لتصحيح هذا الانحراف».

♦

بعد أن نجح القوميون المسيحيون في إخضاع اثنتين من سلطات الحكومة الفدرالية (التنفيذية والتشريعية) لسيطرتهم، بدؤوا ينظرون إلى المحاكم الفدرالية بوصفها آخر عقبة كأداء تقف في طريق تحقيق حلمهم بالبعث الروحي. وتأسيساً على نظرتهم التي تقول: إن أمريكة أمة مسيحية، فإنهم ينظرون إلى أي حكم أو قرار يخالف عقيدتهم بأنه غير دستوري من الناحية الفعلية، وأن فرض ذلك الحكم أو القرار هو

من قبيل الجور والاستبداد. وباتوا موقنين بأنه يلزمهم تدمير السلطة القضائية؛ بغية تحرير أنفسهم. وقد أكدت سلسلة من الإجراءات التي أثارت غضبهم هذا الشعور بالأزمة لديهم، بدءاً من قضية لورنس ضد تكساس، وموت تيري شيافو، إلى مناورات إعاقة الكونغرس إقرار تعيين الأشخاص الذين رشحهم بوش للعمل في مناصب مختلفة في الجهاز القضائي.

وتتوقف أجندة القومية المسيحية بكاملها - في النهاية - على استيلائهم على المحاكم. وإذا ما تسنى لهم ذلك، فسيصبح بمقدور السلطة القضائية أن توعز إلى الحكومات المحلية حظر الإجهاض، والشذوذ الجنسي، وفرض عقوبات جنائية على من يخالف هذا المنع. ويمكنها أن تحمي إعادة فرض إقامة الصلوات في المدارس الحكومية، وتدريس الخلق بدلاً من النشوء والارتقاء، وتسمح بتنصير الخدمات الاجتماعية في البلاد إلى مدى بعيد. ويمكنها التدخل لمصلحة اليمين المسيحي في أوضاع مشابهة لقضية شيافو. وبمقدورها أن تتدخل إلى أقصى زوايا العلاقات الحميمة في الحياة الخاصة الأمريكية.

ولو أخذنا مثالاً واحداً فقط، وقلنا: لو أن المحكمة العليا نسخت الحكم الذي صدر في قضية رو ضد ويد، فإنها ستقوض الأساس الذي قام عليه الحكم الذي صدر في قضية غريزولد ضد ولاية كناكيتكت. وهو الحكم الذي صدر عام 1965، وألغى الحظر المفروض على تعاطي المرأة المتزوجة موانع الحمل (وهو الحكم الذي توسع فيه القضاء فيما بعد ليشمل المرأة غير المتزوجة عام 1972 في قضية آيزنستادت ضد بيرد)، وكان أول حكم قضائي يستخلص (الحق في الخصوصية) من الدستور. ولو جاءت المحكمة اليوم وقضت بعدم وجود حق دستوري بالخصوصية، فسيكون باستطاعة الولايات أن تسن تشريعات تحظر وسائل منع الحمل والإجهاض.

ومن دون الحكم الذي صدر في قضية غيرزولد، فإن بإمكان بعض الولايات أن تحظر بيع حبوب منع الحمل التي يعدها كثير من الإنجيليين بحكم الإجهاض لأنها تتدخل في عملية تلقيح البويضة. وقد كان هذا الاحتمال بعيد المنال قبل بضع سنوات، إلا أن وسائل منع الحمل شهدت حديثاً هجوماً عنيفاً من قبل اليمين المسيحي في مختلف

أنحاء البلاد. ورفض عدد من (الصيادلة) المسيحيين صرف وصفات طبية لأدوية منع الحمل ـ مثل حبة صباح اليوم المقبل، وبعض الأدوية العادية لمنع الحمل. وسجلت 180 حالة رفض في مدة 6 أشهر من عام 2004 [122]. كما رفض بعض (الصيادلة) صرف الدواء لبعض النسوة؛ لأنهن لم يكن متزوجات، ورفض بعضهم الآخر تحويل الوصفة الطبية إلى صيدلاني آخر لا يمانع صرف مثل هذه الأدوية. وفي مدينة دينتون بولاية تكساس، رفض ثلاثة (صيادلة) يعملون في صيدلية إكيرد صرف وصفة لحبة صباح الغد، لفتاة كانت ضحية جريمة اغتصاب، لمنع حدوث أي حمل محتمل. وقال أحدهم: «لقد توجهت إلى الغرفة الخلفية وصليت.. ثم قمت بالاتصال بالقسيس، وسألته عن رأيه فيما حدث»[123]. وكانت النتيجة أن طُرد هؤلاء الثلاثة من عملهم. غير أن بعض الولايات لديها أحكام قانونية خاصة (بالتصرفات النابعة من الضمير) تحمي مثل هؤلاء (الصيادلة) من الطرد بسبب ما فعلوه. وهناك على الأقل إحدى عشرة ولاية – من بينها ولاية تكساس – تفكر في سن مثل هذه القوانين[124]. وهناك عشر ولايات شرعت قوانين تحمي الأطباء الذين يرفضون إعطاء وصفات طبية لمنع الحمل.

وصرح ستيفن إتش آدن – من منظمة الجمعية القانونية المسيحية لصحيفة واشنطن بوست – قائلاً: «إنها لقضية كبيرة، بدأت لتوها بالظهور.. وهناك المزيد من (الصيادلة) بدؤوا يدركون حقهم النابع من الضمير في رفض صرف أدوية محرمة دينياً. إننا نقف على الحافة الأمامية من موجة عارمة على وشك اجتياحنا قريباً»[125]. وإذا حدث ذلك، فإن الحكم النهائي سيكون بيد المحاكم في تحديد الحريات التي ستذهب بفعل هذه الموجة.

والظاهر أن بعض القوميين المسيحيين يأملون أن يؤدي إلغاء السابقة القضائية التي صدرت في قضية غريزولد إلى فتح الباب أمام تحريم كل أنواع الممارسات الجنسية التي تتعارض مع (الكتاب المقدس). وفي عام 2003، صرّح ريك سانتوروم لوكالة أسوشييتد برس بما يأتي:

> «لو قالت المحكمة: إن الفرد يملك الحق بممارسة الجنس داخل المنزل مع أي شخص، مادام ذلك بالتراضي، فإن هذا يعني أن أي فرد يملك

الحق في تعدد العشيقات، وأن المرأة تملك الحق في تعدد العشاق، ولأصبح كل شخص يملك الحق في ممارسة الجنس مع المحارم، واقتراف الزنا، وفعل أي شيء من هذا القبيل. فهل يؤثر ذلك في نسيج المجتمع؟ من وجهة نظري أن الإجابة بالإيجاب. وأقول: إن كل ذلك سينبثق من هذا الحق بالخصوصية. وهو حق لا وجود له في الدستور الأمريكي ـ برأيي الشخصي ـ بل ابتدعه القضاء في قضية غريزولد.. ورب قائل يقول: إن الأمر يتعلق بالحرية الفردية، نعم، ولكنها حرية تدمر اللبنة الأساسية في مجتمعنا؛ لأنها تشجع الممارسات غير الأخلاقية التي تهدد صحة الأسرة الصحيحة وتماسكها[126]».

لاحظ ـ عزيزي القارئ – الاعتراض الذي يسوقه سانتوروم. إنه لا يكتفي بمعارضة الإجهاض، أو تعدد الزوجات، أو حتى الزنا؛ بل يمتد اعتراضه إلى ممارسة الجنس برضا الطرفين داخل المنزل، وإذا لم يملك الناس هذا الحق، فإن احتمالات تدخل القوميين المسيحيين في الحياة الخاصة للمواطنين ستكون بلا حدود.

التجديديون والحزب الجمهوري:

إن هذا الظهور المفاجئ للجدل والنقاش بشأن قضية توافر وسائل منع الحمل للفتيات البالغات؛ ما هو إلا دليل على مدى احتدام المناخ السياسي والثقافي في ربيع عام 2005. وفي مثل هذه الأجواء، لم تظهر الدهشة إلا على قلة قليلة من العاملين في الإعلام، حين وقف بعض أعضاء الكونغرس ومعاونوهم في مؤتمر مواجهة الحرب التي يشنها الجهاز القضائي على الدين، إلى جانب الذين كانوا ينادون بإيقاع عقوبة الإعدام على الشواذ جنسياً، واستبدال شريعة العهد القديم بالديمقراطية. وحتى بحسب المقاييس غير الليبرالية لليمين المسيحي، كان المؤتمر فريداً في تشكيلته حين استطاع أن يجمع بين أعضاء الكونغرس وعلماء لاهوت غير مهادنين في العاصمة، وكانت المجاملة بين المجموعتين علامة على أن شيئاً ما قد تغير في أمريكة. وفي خضم الغضب والسخط على السلطة القضائية، تحولت حدود المقبول والملائم نحو اليمين، بل ربما إلى أقصى يمين اليمين.

وكان من ضمن المتحدثين في المؤتمر: مايكل بيرونكا، أحد أبرز المؤيدين للميليشيا، وعضو مؤتمر التحالف الجديد للجنوب، ومرشح حزب الدستور للرئاسة؛ وهو حزب يميني متطرف. وتحدث كذلك توم بينغ، وهو مستشار للسيناتور أورين هاتش، وتحدث أيضاً ماني ميراندا، كبير مستشاري السيناتور بيل فريست بشأن الترشيحات القضائية. (وقد استقال ميراندا في العام الماضي من منصبه وسط تحقيقات تتعلق بقيام عناصر من الحزب الجمهوري بالوصوصة غير المشروعة على ملفات حاسوب تعود لأحد أعضاء مجلس الشيوخ من الحزب الديمقراطي).

وكان من المفترض أن يلقي زعيم الغالبية في مجلس النواب آنذاك، توم ديلي – وهو صديق مقرب من ريك سكاربورو، خطاباً رئيساً – ولكن حال دون ذلك اضطراره إلى السفر في اللحظة الأخيرة لحضور جنازة البابا في روما. (ولكنه ألقى كلمة إطرائية عبر الفيديو فيما بعد) وحضر نيابة عنه لامار سميث عضو الكونغرس من ولاية تكساس. وتحدث في المؤتمرين تود أكن عضو مجلس النواب عن ولاية ميزوري، وشاركه في الجلسة كل من هيرب تايتس، وهاورد فيليبس، وهما من الأتباع البارزين لعقيدة التجديد المسيحي.

ومذهب التجديد النصراني هو من وضع القس الراحل آر.جي رشدوني. وينادي المذهب التجديدي المسيحي بتبديل الديمقراطية الفدرالية، ووضع شبكة من المجتمعات الصغيرة ذات السيادة يديرها الأصوليون النصارى مكانها. ويفاخر هذا المذهب بمعارضته للقانون العلماني الوضعي، وكما كتب رشدوني نفسه في مجلة التجديد المسيحي في العدد الصادر في خريف 1996 قائلاً: «إن مذهب الإنسانوية السائد في الغرب هو العرش الذي يتربع عليه الإجحاف الذي نعاني منه اليوم. فهو مذهب يشرّع للفساد بقوانين وضعية. يجب علينا العودة إلى شريعة (الرب). ويجب أن نعمل على تحقيق مملكة مسيحية حقيقية. أيها الرب، ليأتِ ملكوتك!»[127].

وقد كان يُنظر إلى المسيحيين التجديديين من المنظور السياسي على أنهم خطر يجب على العاملين في السياسة توقّي الاقتراب منه، بيد أن هذه النظرة بدأت تتغير – على ما يبدو – عقب موت تيري شيافو. إذ تحولت شيافو إلى رمز أسطوري لامرأة

شهيدة وشبه مقدسة، في القصص التي انتشرت في ثقافة القوميين المسيحيين. وعندما دخلت شيافو في غيبوبة طويلة، أخذت معها آخر معايير ضبط النفس لدى اليمين. إن الذين يدعون إلى إقامة حكم لاهوتي سيبقون أقلية صغيرة، ولكن لم يعد ينظر إليهم بوصفهم خارج نطاق المألوف. لقد كان اليمين حانقاً، وازدادت وتيرة خطابه المتطرف بسرعة كبيرة، لدرجة أن التصريحات التي كانت تُعَدُّ في السابق مستهجنة، أصبحت اليوم مقبولة. وعلى إثر الإعلان عن موت شيافو، توالت الدعوات للإدانة الجماعية للقضاة، تبعتها نداءات أخرى لإلغاء المحاكم نفسها، والدعاء على القضاة بأن يكونوا مع الشيطان في جهنم، مع التلميح المبهم بقتلهم.

أما المحامي ديفيد غيبس الذي مثل والدي تيري شيافو؛ فهو خريج جامعة الحرية التي تعود ملكيتها إلى جيري فالويل. وهو من أتباع الطائفة المعمدانية، وليس من التجديديين، إلا أن أفكار التجديديين تطغى على عقله وعلى طريقة تفكيره، سواء كان يعلم ذلك أم لا، تماماً كما تطغى على عقول حركة المسيحيين القوميين وتفكيرهم بشكل عام. فهو متشرب بوجهات النظر المشوهة، وبالنظرة اللاهوتية للقانون التي ينادي بها آر.جي رشدوني وديفيد بارتون.

وتساءل المحامي الذي خطب في جمع من الحضور الذين جلسوا حول مائدة طويلة، يتناولون القهوة وبعض كعك الشوكولاتة، قائلاً: «لعلكم تتساءلون كيف يمكن لهذا أن يحدث في بلدنا؟ لقد بات واضحاً أشد الوضوح أننا ألغينا كل المقاييس الأخلاقية المطلقة من قوانيننا. فكم واحداً منكم يدرك أننا أمة تأسست تحت حكم (الرب)؟».

فتمتم الحضور بالإيجاب.

وتابع غيبس: «فماذا يعني ذلك؟...إنه يعني في نظر آبائنا المؤسسين أن نأخذ كلمة (الرب). و(الرب) أعطانا كلمته في الإنجيل، وقالوا: إن هذا الكتاب المقدس سيكون دائماً صحيحاً، وإن كان هناك أي خلاف بشأن سياسة ما، أو قانون ما، أو في القيادة، أو في المجتمع، أو كان هناك أي سؤال، فينبغي أن نبحث عن الإجابة في المصدر الذي يحوي الحقيقة المطلقة. وهذا سبب أهمية الوصايا العشر. لقد كانت

تلك الوصـايا هي مصـدر القانون الأمريكـي. وكان يفهم آنذاك أن الإنجيل مصـدر معتمـد و موثـوق. وعندما قال الآباء المؤسسـون: «أمـة واحدة في ظل الـرب»، فإنهم قصدوا أنهم سيخضعون لما وضعه (الرب) أمامهم في شريعته».

وعلـى ما يبدو أن القاضـي جورج غرير – قاضـي محكمـة البداية الذي نظر في قضية شيافو وأصدر فيها الحكم – قد وضع ذلك التراث جانباً. إذ نقل عن القاضي غرير قوله: «إنك لن تجد الوصايا العشر معلقة خلف باب محكمتي».

وما إن أنهى ديفيد غيبس حديثه، حتى بدأ الحضـور بالبكاء، ووقف سـكاربورو داعياً الحضـور إلى الجثوّ على ركبهم، الرجال منهم والنسـاء، بملابس السـهرة، فنزلوا إلى الأرض دونما تلكؤ، مطأطئين رؤوسـهم. وانبرى من وسـطهم واعظ بدأ يبتهل بالصـلاة والدعاء قائلاً: «أبانا، إننا نردد صدى كلمات بولس الرسول: لأننا نعلم أن القاضي غرير يدعي أنه مسيحي. فكما قال بولس الرسول في رسالته الأولى لأهل كورينثيوس 5: باسم (ربنا) يسوع المسيح، عندما تجمعون معاً، بقوة (الرب) يسوع المسيح، فأوكل هذا القاضي إلى الشيطان ليدمر الجسد، لعلك تنقذ روحه في يوم (ربنا) يسوع!!».

وفي اليوم اللاحق، عقد المؤتمر جلسة عنوانها: (سبل مواجهة الاستبداد القضائي) ناقش فيها المحامي إدوين فاييرا – المتخصـص بالقانون الدسـتوري – رأي القاضـي آنثوني كيندي، وهو الرأي الذي تبنته غالبية أعضـاء المحكمة العليا في قضـية لورنس ضد تكساس، وهو القرار الذي أبطل قوانين الولاية التي تجعل من اللواط جريمة يعاقب عليها القانون. واتهم فاييرا القاضـي كيندي بأنه اعتمد في تسبيبه الحكم الصادر في القضية على «مبادئ ماركسية، ولينينية، وشيطانية، وعلى قوانين أجنبية».

وقال فاييرا: «ماذا نفعل بقضـاة شيوعيين باعوا أنفسـهم للشيطان؟ مرة أخرى، دعوني أستشـهد بحكمة ستالين، وحين أقول: (ستالين)، فإننا نتحدث عن أهم رمز، وأبرز رمز سياسي في القرن العشرين... لقد كان له شعار يلجأ إليه في كل مرة يواجه فيها صعوبة ما، وقد استفاد منه كثيراً، وهذا الشعار هو: (لا إنسان، لا مشكلة)».

ضحك الحضور، وكرر فاييرا قوله: «(لا إنسان، لا مشكلة). إننا لسنا إزاء مشكلة مؤسسية. بل هي مشكلة تتعلق بمجموع موظفي السلك القضائي».

وشعار ستالين الكامل هو: «الموت يحل كل المشكلات: لا إنسان، لا مشكلة»[128].

تراث جون بيرتش:

إن كراهية الجناح اليميني للمحاكم ليس بالشيء الجديد؛ وترجع بداياته إلى عهد محاربة الفصل العنصري. وعلى إثر سلسلة من الأحكام القضائية المتعلقة بالحقوق المدنية التي أثارت غضب اليمين، تولت جمعية جون بيرتش حملة مكثفة لإقالة رئيس قضاة المحكمة العليا آنذاك القاضي إيريل وورين. وشجب أتباع الجمعية ما أطلقوا عليه (الاستبداد القضائي)، واقترحوا سن تشريعات تشبه إلى حد بعيد قانون إصلاح الدستور الذي اقترحه قريباً روي موور. ووصف منشور طبعته الجمعية عام 1972 وهو من وضع دان سموت، أحد الأعضاء البارزين في الجمعية الحكم القضائي الذي صدر في قضية براون ضد مجلس التعليم في توبيكا، بأنه بداية (الظلم والاستبداد) :«لقد فقدنا حماية الدستور وأصبحنا تحت حكم الأوليغارية القضائية (حكم القلة) منذ اللحظة التي صدر فيها ذلك الحكم، وسنبقى كذلك إلى أن يتحرك الشعب الأمريكي، ويطالب الكونغرس بالتدخل لإصلاح الموقف». تلك الأوليغارية التي سعت إلى نقض «أهم الحقوق وأعزها» حين حكمت بمنع إقامة الصلوات في المدارس الحكومية. وكان الرد على هذه الخطوات الفظيعة – كما كتب سموت – هو أن يقوم الكونغرس بنزع القضايا المتعلقة بالتعليم، والدين، وانتخابات الولايات، من تخصص المحكمة الفدرالية العليا[129].

وإذا كانت لغة الخطاب هذه تبدو مألوفة، فإن ذلك بسبب أن معظم حركة القوميين المسيحيين تعود في جذورها إلى جمعية جون بيرتش. كان رشدوني من المتعاطفين مع تلك الجمعية، وفي كتابه إقامة القانون الإنجيلي قارن رشدوني تشكيل نواة الجمعية بتشكيل الكنيسة الأولى في الديانة المسيحية[130]. وكان من بين أعضاء

الجمعيــة؛ كل من ديفيد نويبيل؛ رئيس مؤتمر قمة الكنائــس، ومؤلف كتاب: (النظرة العالمية المسـيحية) وتم ليهي؛ الذي كان يدير ندوات الجمعية وورشات عملها في ولاية كاليفورنيا في الســتينيات والسبعينيات من القرن الماضي[131]. أما نيلسون بنكرهنت - أحد أعضــاء المجلس القومي التابع للجمعية - فقد كان له تأثير كبير في مســاعدة تم ليهي في تشكيل مجلس السياسة القومية، الذي كان يضم عدداً من أعضاء جمعية جــون بيرتش. وكتب المحقق الصــحافي رس بيلانت: «كانت جمعية جــون بيرتش مع مجلس السياسة القومية منذ البداية»[132].

وتعكس كثير من القضايا ذات الاهتمام لدى القوميين المسيحيين مواقف جمعية جــون بيرتش، وبخاصــة الكره والخوف مــن الليبرالية العلمانيــة. ومثل حال حركة القوميين المسيحيين اليوم، وصلت جمعية جون بيرتش إلى قمة إنجازاتها في الزمن الذي كان يشــهد اضطراباً عالمياً، إلا أن أعضــاءها كانوا يعتقدون أن أخطر أعداء أمريكة هم أعداء الداخل. وكتب تشــب بيرليت وماثيو ليونز في كتاب لهما بعنوان: (شــعبية الجنــاح اليميني في أمريكة) يقولان: «بحســب نظرية جــون بيرتش، فإن الليبراليين يشــجعون - عن قصــد ووعي - عملية التحول البطيء نحو الشــيوعية؛ ولهــذا الســبب، كمــا تزعــم الجمعية، فإنــه يتحتم أن يكــون كثير مــن الليبراليين وحلفائهم خونة يعملون في الســر، هدفهم الأســمى إقامة حكومة اشــتراكية عالمية واحدة بدلاً عن أمم الحضارة الغربية»[133].

وهذه الافتراضــات نفســها نجدها في بنية تفكير القومية المسـيحية؛ وكما كتب تيم ليهي وديفيد نويبيل في كتابهما المنشور عام 200 بعنوان: (حصار العقل): «إننا محكومون من قبل عصــبة صــغيرة - لكنها قوية التأثير - من الإنسانويين المتفانين في خدمــة مذهبهم. إن هؤلاء الساســة عقدوا عزمهم على تحويــل أمريكة إلى بلد عــديم الأخلاق، مؤمــن بمبدأ الإنســانوية، ومهيــأ للاندماج في حكومة اشــتراكية واحدة تحكم العالم»[134].

وقد شــاهدنا منذ وقت قريب تكــرار بعض الحملات الإعلامية الســابقة لجمعية جون بيرتش كما هي دون أي تعديل. فأتباع الجمعية - على سبيل المثال - يؤمنون بأن

من واجبهم حماية تقاليد عيد الميلاد من الهجوم الذي يشنه العلمانيون المتمدينون. وفي أواخر الخمسينيات، ساورتهم الريبة من مؤامرة مزعومة تهدف إلى استبدال زينة تحمل شعارات الأمم المتحدة ورموزها، بزينة أعياد الميلاد التي تستخدم في المحلات التجارية. وحذر منشور صادر عن الجمعية عام 1959 عنوانه: (ها قد ذهب عيد الميلاد؟!) وجاء فيه: «شرع المتطرفون من الأمم المتحدة يهجمون على عيد الميلاد عام 1958، ولكن هجومهم جاء متأخراً، مما فوت الفرصة عليهم في القضاء على هذا اليوم المقدس. إلا أنهم ما زالوا منهمكين حتى هذه اللحظة في جهودهم لإفساد احتفالات أعياد الميلاد لعام 1959 بحملاتهم الإعلامية الضاغطة». وذكر المنشور أن أحد جوانب خطتهم الماكرة قيام أعوان الأمم المتحدة في اليونيسيف ببيع بطاقات تهنئة بأعياد الميلاد وقد حذفت منها أي إشارة إلى المسيح»[135].

وفي عام 2004، جن جنون اليمين مرة أخرى بسبب ما يسمى: (الحرب على عيد الميلاد) التي تدور رحاها في فروع المحلات التجارية الكبيرة المنتشرة في مختلف المدن الأمريكية. وثارت حفيظة اليمين المسيحي حين استخدم متجرا ميسي وبلومنديل وكلاهما تملكهما شركة فيديريدت للمحال التجارية - عبارة: (أعياد سعيدة)، بدلاً من عبارة: (عيد ميلاد سعيد) في واجهات عرض البضائع. وبدا هذا التبديل لهم وكأنه مؤامرة علمانية على الشخصية المسيحية في عيد الميلاد. ومن ثم على المسيحية عموماً. فسارعوا بالتحرك لمواجهة تلك الهجمة. وتشكلت لجنة حماية عيد الميلاد في كاليفورنيا. وورد في الموقع الإلكتروني التابع للَّجنة ما نصه: «هناك حرب سرية ومخادعة، تشن على عيد الميلاد، وتهدف إلى إزالة أي إشارة إلى المسيح في الاحتفالات التي ستقام في الساحات العامة في البلاد. لقد لاحظنا في أثناء مواسم الأعياد السابقة جهوداً متواصلة وعنيدة وعلى درجة عالية من الفاعلية بهدف الضغط على التجار ورجال الأعمال والأفراد لإزالة كلمات مثل: (عيد ميلاد سعيد) من إعلاناتهم وزينتهم ومواد الدعاية والإعلان التي تطبع في موسم الأعياد».

بيد أن هناك فارقاً واحداً بين هذين الحدثين. وهو أن جمعية جون بيرتش لم يكن لها أي أثر أو قوة تضاهي - ولو من بعيد - القوة التي حققها القوميون المسيحيون

اليـوم. كما أن وسـائل الإعـلام السـائدة في الخمسـينيات لم تـولِ أي أهمية لحملة الجمعية لإنقاذ زينة عيد الميلاد في المحلات التجارية وعدها قضية وطنية على درجة كبيرة من الأهمية.

وفي المقابل، لقيت لجنة الحفاظ على عيد الميلاد اهتماماً إعلامياً من قبل محطات الكيبل وبرامج المحادثة على الراديو. وعرض برنامج أورايلي فاكتور سلسة من التقارير تحـت عنـوان: (عيد الميلاد تحت الحصـار) تحدثت عـن مؤامرة مزعومة ضـد عيد الميلاد على يد (علمانيين تقدميين×. وفي برنامجه الإذاعي قال بِل أورايلي لأحد الذين اتصـلوا بالبرنامـج: «عليك أن تتذكر أن أكثر من 90 % مـن البيوت الأمريكية تحتفل بعيـد الميـلاد، إلا أن الأقلية القليلة التـي تحاول فرض إرادتها على الأغلبية تتصـرف بمنتهى الشراسة والمكر. ويجب التصدي لها، ومجابهتها على هذا الأساس».

وارتفعت وتيرة صيحات الشكوى من الاضطهاد مع اقتراب موعد احتفالات الأعياد عام 2005. ونـودي بمقاطعة المحلات التجارية المتهمة بإسـقاط عبارة: (عيد ميلاد سـعيد) مـن إعلاناتها ودعاياتها. وأعلن صـندوق اتحاد الدفـاع أن لديه 800 محامٍ على أهبة الاستعداد للدفاع عن العيد المقدس ضد أي شخص يحاول إقصاء ترنيمات عيد الميلاد عن المدارس، أو يحاول إزالة صـور المهد التي ترمز إلى مولد المسـيح من المبـاني الحكومية. وادعـى مجلس الحرية – وهو منظمة حقوقيـة أخرى تابعة لليمين المسـيحي – أن لديه 750 محامياً متأهباً لخدمة الهدف نفسـه. ونشر جون غيبسون، مقـدم الأخبار في محطة فوكس نيـوز كتاباً بعنوان: (الحرب على عيد الميلاد: الخطة الليبرالية لحظر عيد الميلاد المسـيحي المقدس هي أسوأ مما تظن)، وخلص غيبسون في كتابه إلى أن تلك الحرب «هي في الحقيقة حرب على الديانة المسيحية»[136].

لم تكن جهود نشـر أيديولوجية جمعية جون بيرتش ظاهرة إعلامية وحسـب. إذ وصل تأثير هذه الأيديولوجية إلى أعلى مراتب الحكومة، بعد أن كان الترويج لأفكار تلك الجمعية في السـتينيات يعد انتحاراً سياسـياً. إذ عُدّ الكشـف عام 1961 - عن استخدام الفريق الركن إدوين وولكر كتباً ومجلات تصدرها جمعية جون بيرتش في

مناهج التعبئة المعنوية للجنود الأمريكان المتمركزين في أوروبا - فضيحةً وطنية؛ وأدين ووكر في مجلس الشيوخ وأعفي من منصبه[137]. ونشرت صحيفة نيويورك تايمز مقالة بعنوان: (ضباط يمينيون يثيرون قلق البنتاغون)، ونقلت المقالة عن مسؤولين مدنيين في البنتاغون قلقهم من انتشار أفكار جمعية جون بيرتش في أوساط الجيش. بل ولم يرحب بالمتطوعين من تلك الجمعية في حملة باري غولدووتر للرئاسة عام 1964؛ لأنهم يحملون معهم سيما التطرف[138].

أما اليوم، فلا يوجد مثل هذه القيود على أنماط تطرف البيرتشيين. وقد حدثت فضيحة مشابهة لقضية وولكر في صيف عام 2003، بعد أن صرح الفريق ويليام بويكن - وهو لابس زيه العسكري - لمجموعة إنجيلية بأن الإسلاميين يكرهون أمريكة «لأننا أمة مسيحية، ولأن أسسنا وجذورنا يهودية - مسيحية ...إن عدونا شخص اسمه الشيطان».

وأدلى بويكن بتصريحات مشابهة في ثلاث وعشرين مناسبة على الأقل، وكان يرتدي في معظمها زيه العسكري الرسمي. وفي عدد من تلك المناسبات، كان يعرض صوراً من العاصمة الصومالية مقديشو، حيث كان يقود وحدة دلتا فورس في أثناء المعارك التي دارت هناك عام 1993. وظهر في تلك الصور شعاع أسود في السماء، قائلاً: إن ذلك دليل مصور على «الروح الشيطانية التي تخيم فوق مدينة مقديشو».

وفي عهد بوش، كوفئ بويكن بالترقية. وأصبح عام 2003 وكيل وزارة الدفاع لشؤون الاستخبارات، وأسندت إليه مهمة تعقب أسامة بن لادن[139].

♦

وضع التجديديون معظم الأسس الفكرية للحرب على المحاكم والجهاز القضائي، معتمدين على نظريات جمعية جون بيرتش. وقد نشر في مجلة (التجديديون المسيحيون)، وفي العدد نفسه الذي هاجم فيه رشدوني القانون العلماني الوضعي، مقالة للنائب ويليام دي غريفز عضو مجلس نواب ولاية أوكلاهوما عنوانها: (حجج

تقليص تخصص المحاكم الفدرالية). وناقش غريفز بأن المحكمة العليا بادعائها تخصص رقابة القوانين الصادرة عن الكونغرس، وإلزامها الولايات بأحكام وثيقة الحقوق الأساسية، فإنها بذلك تمارس (استبداداً قضائياً) على الأمة. واقترح غريفز اللجوء إلى المادة الثالثة من الدستور لنزع المسائل القانونية المتعلقة بالصلاة في المدارس العامة والإجهاض من تخصص المحكمة[140].

وفي الأعوام القليلة الماضية، ومع انضمام مزيد من المحافظين إلى الصراع ضد القضاة، فقد ازداد اللجوء إلى أفكار التجديديين سالفة الذكر. وفجأة أصبح لمروجي الحكم الديني مكان معتبر في الصف المحافظ، مما يشكل مزيداً من التحول نحو اليمين. هذا مع العلم أنه في وقت ليس ببعيد، كان قادة الاتجاه العام في اليمين المسيحي يرون أن من الحكمة أن تنأى الحركة بنفسها عن التجديديين؛ كي لا يجلبوا إلى الحركة تهمة الشمولية.

وفي عام 1996، شجب رالف ريد المذهب التجديدي ناعتاً إياه «بالإيديولوجية الشمولية التي تهدد أبسط أشكال الحريات المدنية في المجتمع الديمقراطي والحر»[141]. وكان بات روبرتسون أقل تردداً في مغازلة المذهب التجديدي، إلا أنه حاول إقصاء نفسه عن مذهبية الحكم اللاهوتي، حين سعى إلى تأمين الاعتراف بكلية الحقوق في جامعة ريجينت التي يملكها، فأقال عميد الكلية التجديدي هيرب تايتس من منصبه»[142].

ولكن - ومع بروز القومية المسيحية - بدأ المفكرون التجديديون بالهجرة إلى التيار السياسي السائد، أو بالأحرى بدأ التيار السياسي السائد بالهجرة إليهم. وعقب انتخابات عام 2004 تحديداً، بات من العسير التمييز بين نهاية حدود التطرف وبداية حدود مؤسسة اليمين المحافظ. فمثلاً، هناك مسافة قصيرة جداً لا يمكن تمييزها بين سيناتور أوكلاهوما الصاعد توم كوبورن، وبين هاورد فيليبس، وكلاهما ينادي بإيقاع عقوبة الإعدام بكل من يقوم بعمليات الإجهاض، وذلك بند مهم في أجندة التجديديين. ولئن كان كوبورن سيناتوراً واحداً من بين مئة، ولئن كانت أمريكة لا تزال بعيدة عن إرسال أطباء النسائية والتوليد إلى منصة الإعدام، إلا أن فوزه في انتخابات عام 2004 عمل على التقريب بين المتطرفين والحكومة.

وقد كان من المقرر أن يتحدث كل من كوبورن والسيناتور سام برونباك في مؤتمر مكافحة حرب الجهاز القضائي على الدين، إلا أنهما اعتذرا عن الحضور في اللحظة الأخيرة. ومع ذلك، أخبرني فيليبس أنه لا يشك ألبتة في ولاء الرجلين، «إنني أعرف السيناتور كوبورن وأنا من المعجبين به، وإذا كان هناك شخص واحد يشعر بالارتياح في هذا المؤتمر فإن هذا الشخص هو توم كوبورن .. إن كوبورن و برونباك متفقان تمام الاتفاق مع الأشخاص الموجودين هنا».

♦

عمل فيليبس طيلة تاريخه المهني بكل تفانٍ على ربط المحافظين من الحزب الجمهوري بالطرف الأقصى من جناح اليمين. وهو رجل ضخم الجثة، محبب السلوك، مسطح الوجه، مبعثر الحاجبين، ويستخدم عصا يتكئ عليها في مشيه. وتعود جذوره الفكرية إلى التيار السياسي المحافظ السائد ـ فقد تلقى تعليمه الجامعي في جامعة هارفارد، حيث انتخب فيها رئيساً لمجلس الطلبة. وعمل مساعداً لرئيس اللجنة الوطنية في الحزب الجمهوري، وعمل أيضاً مديراً لمكتب الفرص الاقتصادية في عهد حكومة نيكسون. وساعد في مولد اليمين الجديد الذي أثبت فاعليته في تأمين نجاح الجمهوريين في الانتخابات. ولكن، وعلى الرغم من ذلك النجاح، فإن فيليبس لم يعد يؤمن بالديمقراطية. بل يؤمن بالحكومة اللاهوتية (ثيونمي)، أو الحكومة التي تعمل بشريعة الكتاب المقدس.

يعد فيليبس واحداً من الرموز المهمة التي ساعدت في ولادة الحركة القومية المسيحية، وذلك لكونه واحداً من المخططين الإستراتيجيين المحافظين الذي جندوا جيري فالويل لتأسيس منظمة الغالبية الأخلاقية، ولكنه نشأ وتربى على اليهودية كما هي حال مارفين أولاسكي. وكانت لغة أمه الأصلية هي لغة اليديش. والتحق فيليبس في طفولته بالمدرسة العبرية ومخيمات الشبيبة الصهاينة. وكان على اليهودية حين ساعد فالويل في مهمة تشكيل منظمة الغالبية الأخلاقية. وحدث تحوله – كما أخبرني – في عهد حكومة ريغان الأولى، وتحديداً في عيد الغفران (التكفير) عند اليهود.

وقال فيليبس: «لقد أدركت فجأة أن جوهر العهد القديم يقوم على الدم الذي يكفر عن خطايانا، ثم تبين لي بعدها أنه ليس بمقدوري أن أخلص نفسي من الخطيئة، وأن دم يسوع المسيح هو وحده الذي سيكفر عن خطيئتي». وينتظم فيليبس الآن في كنيسة مالكين بايبيل؛ وهي كنيسة عملاقة تقع في ولاية فيرجينيا. وكان القس السابق لهذه الكنيسة – واسمه لون سولومون، وهو أيضاً يهودي سابق – عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة يهود من أجل المسيح. وقد عينه بوش عام 2002 في اللجنة الرئاسية الخاصة بالإعاقة العقلية، وهو إجراء أزعج الجماعات والمنظمات اليهودية.

اكتشف فيليبس القس رشدوني عن طريق فرانك والتون، الرئيس السابق لمؤسسة هيرتج فاونديشن (مؤسسة التراث)، الذي أعطاه كتيباً من تأليف رشدوني، يناقش فيه بأن البرامج الحكومية للتأمين الصحي الشامل مخالفة للكتاب المقدس. ومنذ تلك اللحظة أصبح فيليبس ورشدوني صديقين مقربين. وتبنى فيليبس بعدها الفكر التجديدي المسيحي. وقال فيليبس: «لقد كان لرشدوني تأثير عظيم على طريقة تفكيري». وأضاف: إن تأثير صديقه الراحل يزداد مع مرور الوقت. وأضاف: «لقد كان له باع طويل في تأسيس حركة تدريس الأبناء في المنزل بديلاً عن المدارس الحكومية، وكان رجلاً ذكياً ألمعياً، إنه أذكى شخص عرفته في حياتي».

إن أذكى شخص عرفه فيليبس كتب بكل وضوح في كتاب له بعنوان: (إقامة القانون الإنجيلي) ما نصه: «يجب احتلال أعداء المسيح وإخضاعهم كلهم في هذا العالم». وليس لدى رشدوني أدنى حرج في تبني كل أمر دموي ورد في العهد القديم وتطبيقه. وكتب في مسألة الشواذ جنسياً يقول: «إن هذا السلوك الجنسي الشاذ ليس بسبب إعاقة في النمو ولا هو من قبيل التأخر في النضج، بل هو حرب مقصودة واعية على الرب. وعقوبة (الرب) له هي الموت، وبحكم رباني ستطبق هذه العقوبة»[143].

وحين تحدثت إلى فيليبس في مؤتمر حرب الجهاز القضائي على الدين، حاول جاهداً أن يلطف من حدّة مفهوم العدالة في المذهب التجديدي، قائلاً إن: مجرد كون

العقوبة المفروضة على بعض الجرائم هي الإعدام، لا يعني بالضرورة أن الإعدام سيطبق في كل الحالات التي ترتكب فيها تلك الجريمة. وكل ما تعنيه: «أن هذا الخيار قائم». ويمكن الاستعاضة عن الإعدام أحياناً بالتعزير أمام الناس.

وتمشياً مع كره التجديديين للمدارس العامة، فإن أبناء فيليبس الستة تلقوا تعليمهم في المنزل. (ويدير ابنه الأكبر - واسمه دوغ - شركة فيجن فوروم؛ وهي شركة مقرها مدينة سان آنتونيو، وتعمل في بيع الكتب والأشرطة وغيرها من المستلزمات التي تهم الأصوليين الذين يدرّسون أبناءهم في منازلهم).

وبينما أصبح زميلاه ريتشارد فيغوري وبول ويريتش من الشخصيات النخبوية في الحزب الجمهوري، هجر فيليبس الحزب الجمهوري، ووجد ضالته المنشودة في الزوايا المتطرفة من جناح اليمين المحافظ المسيحي. وقام عام 1992 بتأسيس حزب يميني متطرف أطلق عليه اسم حزب دافعي الضرائب، ثم تغير اسمه إلى حزب الدستور. واختير فيليبس مرشحاً عن هذا الحزب لخوض معركة الرئاسة الأمريكية عام 1996، وحظي بدعم جيمس دوبسون وعدد قليل من شخصيات اليمين المسيحي وتأييدهم. وخاض فيليبس الحملة الانتخابية الرئاسية مرة أخرى عام 2000، وحصل على 0,1 % من الأصوات. وبحلول عام 2005 أصبح لحزب الدستور مكاتب وأعضاء منتظمون يدفعون اشتراكاتهم السنوية في الولايات الأمريكية كلها تقريباً. إلا أن هذا الحزب لم ينجح في اجتذاب سوى عدد قليل من العنصريين البيض، والتجديديين المسيحيين، وأنصار الميليشيا لترشيحهم عن الحزب في خوض الانتخابات البلدية والمحلية على مستوى الولاية، ولم يسجل حزب الدستور سوى بعض الانتصارات في مقاعد اللجان المحلية للتخطيط في ولاية أوريغان[144].

ومع انطلاقة الحملة المعارضة للمحاكم، استعاد فيليبس بعض أمجاده القديمة. فقد كان ناشطاً في قضية موور المتعلقة بنصب الوصايا العشر، وتعاون مع موور وهيرب تايتس في وضع مشروع قانون إصلاح الدستور. ويهدف مشروع القانون إلى تحقيق ما اقترحه غريف في مجلة التجديديين المسيحيين، وهو نزع تخصص المحكمة الفدرالية العليا في النظر في القضايا المتعلقة بالفصل بين الكنيسة والدولة، وهو الاقتراح الذي

تدعمه غالبية القوميين المسيحيين. وفي مؤتمر مواجهة حرب المحاكم على الدين، أعلن فيليبس أن (صديقه المقرّب) جيمس سينسينبرينر رئيس اللجنة القضائية في مجلس النواب، وعده بعقد جلسة استماع نيابية بشأن مشروع القانون.

يعد الصراع ضد الجهاز القضائي - في نظر فيليبس - في النهاية صراعاً حول الحق في فرض القانون اللاهوتي. وكما صرح هو نفسه في خطاب ألقاه عام 2003 في اعتصام لدعم موور: «إن السؤال الأهم الذي نواجهه اليوم هو: «من هو صاحب السيادة في أمريكة؟» و«ما هي شريعته؟» ... إن (الكتاب المقدس) يوضح بما لا يدع مجالاً للشك أن يسوع المسيح هو صاحب السيادة. وقد فهم ذلك مؤسسو أمريكة وعملوا بمقتضى هذه الحقيقة الإنجيلية ... وواضح أنه لو احترمت عبارات واضعي الدستور، فإن الكونغرس لا يملك سلطة في تضييق تأسيس الدين الإنجيلي في ولاية آلاباما، ولا يملك القضاة الفدراليون مثل تلك السلطة».

«بؤرة الشر»: إضعاف المحاكم:

بالنظر إلى أن مسعى القوميين المسيحيين هو إقامة حكومة لاهوتية، فقد كان من الطبعي والحتمي أن يصطدموا بالمحاكم، سواء مع وجود قضية روي موور أو تيري شيافو أو من دونهما. ويرى قادة الحركة -وهم محقون في رأيهم هذا- أن القضاة هم الطرف الوحيد الذي يحمي العلمانية الأمريكية. ويدرك هؤلاء القادة أنهم إذا تمكنوا من السيطرة على المحاكم، فسوف يسيطرون على البلاد.

ولتحقيق ذلك، قاموا بتوظيف إستراتيجيتين متناقضتين نوعاً ما. فهم يضغطون على الساسة لتعيين أكبر عدد من حلفائهم الأيديولوجيين في الجهاز القضائي، ويقومون بتدريب جيل جديد من رجال القانون الذين ينظرون إلى القانون نظرة مسيحية. ويسعون، في الوقت نفسه إلى تقليص التخصص القضائي الحالي، ويتذمرون من القضاة الذين يتعدون على الإرادة العامة. فهم يخوضون حرباً على القضاء، في الوقت نفسه الذي يخوضون فيه حرباً من أجل السيطرة عليه.

وقد تكررت أخبار البند الأول من أجندة القوميين المسيحيين الخاصة بالجهاز القضائي في وسائل الإعلام عام 2005، حين قام أعضاء مجلس الشيوخ من الحزب الديمقراطي بإعاقة إجراءات تعيين سبعة قضاة يمينيين متشددين رشحهم جورج بوش لمناصب قضائية فدرالية. ومن بين الذين أعيق تعيينهم ويليام بريور، الذي قدم ملخصاً للمحكمة العليا -حين كان يشغل منصب المدعي العام لولاية آلاباما- في قضية لورانس ضد ولاية تكساس، دافع فيه عن قانون ولاية تكساس الذي يجرّم اللواط. وفي هذا الملخص شبّه بريور الشذوذ الجنسي «بالدعارة، والزنا، ومواقعة الأموات، ومواقعة البهائم، وحيازة صور خلاعية للأطفال، وسفاح المحارم، والاعتداء الجنسي على الأطفال». ومن المرشحين الآخرين، جانيس روجرز براون؛ وهي التي نقلت عنها إحدى صحف كناكيتكت نص خطاب كانت ألقته على مجموعة قانونية كاثوليكية، قالت فيه: إن العلمانيين يخوضون حرباً على المؤمنين: «إنها ليست حرباً كلامية، بل حرباً حقيقية»[145].

إن لغة الخطاب هذه تطرح تساؤلات وشكوكاً حول حيدة القاضي براون، وخاصة إذا ما تعلق الأمر بالقضايا التي تندرج تحت بند التعديل الأول من الدستور (حرية التعبير والاعتقاد). أما بالنسبة لمؤيديها، فإن فكرة وجود تعارض بين الأيديولوجية المحافظة والقانون المتمتع بالشرعية هو من المحال؛ لأنهم يرون أن أيديولوجيتهم هي مصدر شرعية القانون. وما الجهود الهادفة لإعاقة إقرار تعيين براون وبريور وغيرهما -في نظرهم- إلا محاولة خبيثة ماكرة لطمس التراث المسيحي الأمريكي. إنها تمثل تعصباً أعمى ضد من يسمونهم (أهل الإيمان).

كما أنها توفر فرصة للقوميين المسيحيين لتعزيز هيمنتهم على الحزب الجمهوري.

في الأيام التي سبقت انعقاد مؤتمر مواجهة الحرب التي تشنها المحاكم على الدين، ألمح بعض أعضاء الكونغرس من اليمين المحافظ بأن القضاة (الليبراليين) يستحقون قصاصاً عنيفاً. وأعلن توم ديلي عقب الإعلان عن موت تيري شيافو قائلاً: «سيأتي اليوم الذي سيحاسب فيه المسؤولون عن هذا الفعل على ما فعلوه». وبعد بضعة أيام اقترح السيناتور جون كورنين من ولاية تكساس بأن سلسلة الاعتداءات التي تعرض

لها بعض القضاة الليبراليين كان سببها الأحكام القضائية الليبرالية التي صدرت حديثاً*. وقد لقيت هذه التصريحات إدانة واسعة، إلى الحد الذي دفع زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ بل فرست إلى أن ينأى بنفسه عنهم. وصرح لوكالة أسوشييتد برس قائلاً: «أعتقد أننا ننعم بقضاء عادل ومستقل»[146]. وقد أثار هذا التصريح صيحات من السخرية والاستهزاء في مؤتمر مواجهة الحرب التي تشنها المحاكم على الدين.

والسيناتور فرست، المعروف بتطلعاته لمنصب الرئاسة الأمريكية في المستقبل، واقع بين مطرقة الالتزام بقواعد اللياقة الرسمية، وبين سندان مشاعر غضب القاعدة الانتخابية للحزب الجمهوري. وقد اضطر بعد أن نأى بنفسه عن خط اليمين المسيحي إلى التكفير عن خطئه، فوافق على إلقاء كلمة مسجلة بالفيديو بثت في أثناء حشد جماهيري تلفازي مثير للجدل بعنوان: (عدالة الأحد)، أقيم بعد مؤتمر مواجهة الحرب التي تشنها المحاكم على الدين. وفحوى تلك الرسالة: إعاقة تعيين مرشحي بوش للمناصب القضائية؛ هو وجه من وجوه التمييز العنصري ضد المسيحيين.

حضر عدة آلاف من الناس مهرجان: (عدالة الأحد)، الذي عقد في كنيسة هايفيو المعمدانية في مدينة ليكسينغتون بولاية كينتكي. وتابعه مئات الألوف عبر بث الأقمار الصناعية في مختلف الكنائس في البلاد، وعبر محطات التلفزة المسيحية.

ومع انطلاق المساء، كان مسرح الكنيسة مكسواً بالأضواء البنفسجية الفاتحة، ووضعت حول منصة الخطابة صور كبيرة للقضاة الذين رشحهم بوش للتعيين في مناصب قضائية فدرالية. وتحدث عريف الحفل توني بيركينز، كما تحدث كل من جيمس دوبسون، وآل موهلر، رئيس المعهد اللاهوتي المعمداني الجنوبي، وبل دانهيو، رئيس المؤتمر الكاثوليكي للحقوق المدنية والدينية، وعدد آخر من الشخصيات.

* قال كوريون في جلسة مجلس الشيوخ: «يبدو أننا شهدنا قريباً تزايداً في أحداث العنف في المحاكم، كما نقلت ذلك وسائل الإعلام، وإني لأتساءل: ربما كان هناك صلة بين هذه الأحداث، وبين الانطباع الذي تولد لدى بعض الفئات نتيجة إصدار القضاة قرارات وأحكاماً سياسية مع بقائهم خارج نطاق المساءلة الشعبية. وهذا بدوره يؤدي إلى تراكم مشاعر السخط لدى تلك الفئات، إلى الحد الذي يدفع بعض الأفراد إلى ارتكاب أعمال عنف ضد هؤلاء القضاة».

obeikandl.com

كانت لغة خطابهم عدوانية. وقال دانهيو في أثناء كلمته بصوت حاد: «إن اليسار العلماني يقول لنا: «نعتقد أنكم تمثلون خطراً علينا» «... وإجابتي لهم هي: نعم إنكم محقون فيما تقولون.» فضحك جمهور الحضور وصفقوا.

وأعلن دوبسون قائلاً: «إنني أعتقد أن هذه القضية هي أهم القضايا التي واجهتها أمتنا؛ لأن مستقبل الديمقراطية والحرية المنضبطة منوط بنتائج هذا الصراع». وفوق ذلك كله، فإن المحكمة العليا مسؤولة عن «أكبر عملية إبادة جماعية في تاريخ البشرية» بإباحتها الإجهاض. وذكّر دوبسون الجمهور بأنه: «وعلى مدى أربعين عاماً، والمحكمة العليا مستغرقة في حملة منظمة لتضييق الحرية الدينية. بدءاً من حظر قراءة الإنجيل في المدارس الحكومية عام 1962، ثم بمنع أداء الصلاة في المدارس الحكومية عام 1963؛ وتابع دوبسون قائلاً: «إننا نملك الحق في المشاركة في هذا النمط النيابي من الحكومة».

فهتف الحضور وصفقوا. وواضح أنهم يعتقدون أن الليبراليين يسعون إلى حرمانهم من حقوقهم. فهم وبحفز من قادتهم، يخلطون بين حقهم بالمشاركة وحقهم بتنصير الناس باستخدام المال العام. لقد باتوا يعتقدون بوجود حق في فرض الديانة المسيحية، ديانة غالبية السكان. وأن أي شيء غير ذلك يعد غير ديمقراطي.

تجنب خطاب بل فرست اللغة العدوانية. فقال: «إن جميع الناشطين في العمل السياسي، سواء أكانوا جمهوريين أم ديمقراطيين، بحاجة إلى تذكر نصيحة رونالد ريغان، وهي أنه يمكننا أن نكون مختلفين في الرأي دون أن نكون متشاكسين»، ثم تابع حديثة مكرراً قائمة طويلة من دعاية الحزب الجمهوري، دون أن يتعرض لشيء مثير للمشاعر. إلا أن كلماته كانت أقل أهمية من وجوده في هذا المكان. فظهوره في مهرجان (عدالة يوم الأحد) يكون قد أسبغ الشرعية والمصداقية بصفته زعيم غالبية مجلس الشيوخ، على الذين يقولون: إن خصوم القضاة الذين عينهم بوش هم أعداء الرب.

وفي النهاية، لم يكن أداء فرست كافياً لبقاء القوميين المسيحيين في زاويته. وفي صيف عام 2005، تراجع فرست إلى الوسط حين أيد تمويل الحكومة الفدرالية

لأبحاث الخلايا الجذعية. وقد أسعد هذا التحول المعتدلين في الحزب الجمهوري، غير أنه أغضب حلفاءه السابقين. ووجه إليه جيمس دوبسون انتقادات عنيفة، ولم توجه إليه دعوة لحضور مهرجان عدالة الأحد الثاني، الذي انعقد في 14 أغسطس في كنيسة توريفرز المعمدانية في مدينة ناشفيل بولاية تينيسي، وهي مسقط رأس فرست. وحضر توم ديلي بدلاً منه.

♦

أما الحقيقة التي غيّبت عن النقاش وسط الخلاف بشأن مناورات الكونغرس لإعاقة إجراءات تعيين القضاة الذين رشحهم، فهي أنه حتى مع تأخير إقرار تعيين بعض هؤلاء المرشحين، إلا أن بوش نجح في تحويل معظم الجهاز القضائي إلى ذراع للحركة المحافظة. ومع أن العادة جرت على أن يرشح الرؤساء أشخاصاً يتبعون نهجهم الفلسفي، إلا أن بوش ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير حين قام بتغيير إجراءات الضبط القضائي ووضع قائمة بالمرشحين للمناصب القضائية تضم قضاة هم الأكثر تشدداً في تحيزهم المذهبي من غيرهم في التاريخ الأمريكي*.

ومنذ عهد الرئيس السابق آينزهاور، كانت تعيينات المناصب القضائية تخضع لاستمزاج رأي نقابة المحامين الأمريكيين، وهي أكبر نقابة قانونية في البلاد. وقد خرج بوش على هذا التقليد، واستعاض عنه بالتوجه صوب البنية التحتية القانونية لليمين المسيحي المحافظ؛ بحثاً عن قضاة جدد، وإلى جمعية الفدراليين؛ وهي جمعية قانونية محافظة من أبرز أعضائها جون آشكروفت، وكينيث ستار، وآنتوني سكاليا. وكانت تلك خطوة من عدة خطوات قام بها بوش بهدف إخضاع الأجهزة الحكومية وأنشطتها للأيديولوجية.

*يذكر الباحثان كينيث مانينغ من جامعة ماسيتشيوستس وروبرت كارب من جامعة هيوستن، في بحث لهما بعنوان: (أيديولوجية جورج دبليو بوش في اتخاذ قرارات التعيينات القضائية): آخر تحديث، جاء فيه: «تشير التحليلات الإحصائية الكلية لمسلك جورج بوش في اتخاذ القرارات الخاصة بالتعيينات القضائية إلى أن القضاة الذين عينهم هم الأكثر التزاماً بالنهج المحافظ بحسب سجلهم العملي» وخاصة في القضايا الاجتماعية، إذ نجد أن القضاة الذين عينهم بوش هم الأكثر التزاماً بالنهج المحافظ من غيرهم من القضاة السابقين على الإطلاق.

وحين تولى جورج بوش مقاليد الرئاسة الأمريكية، أدخل بعض العناصر المعتدلة في تعييناته القضائية، موصياً بتعيين اثنين من قضاة محاكم البداية الفدرالية من عهد الرئيس السابق كلينتون؛ وهما بارينغتون باركر، وروجر غريغوري، وكلاهما حظي بتأييد الكونغرس. (وبينما سبق لباركر أن أصدر أحكاماً قضائية أغضبت مناصري حقوق الإجهاض، فإن غريغوري يعد من أنصار الخيار [الحق بالإجهاض]، ومنذ تلك اللحظة لم يكن أي واحد من مرشحي بوش من قضاة محاكم الاستئناف من أنصار الخيار. وكان عدد كبير منهم من الناشطين في معارضة الإجهاض. وحظيت الغالبية العظمى من تعييناته بموافقة الكونغرس.

وانضم مايكل ماكونيل -الذي عينه بوش قاضياً في محكمة البداية الفدرالية الدائرة العاشرة- إلى شخصيات يمينية مثل مارفين أولاسكي وجيمس دوبسون (إضافة إلى القس الإنجيلي التقدمي جيم واليس) في التوقيع على بيان صدر عام 1996 بعنوان: (أمريكة التي نطمح إليها: إعلان مبدأ معارضة الإجهاض)؛ وهو بيان نعى على الأمة «عجزها الأخلاقي» وطالب بتعديل دستوري يحرم الإجهاض بكافة أشكاله وأساليبه.

وجدير بالذكر أن كثيراً من زملاء ماكونيل -المتحررين منهم والمحافظين- يشهدون له بذكائه وأمانته العلمية والفكرية. ويقول روبين تشارلو، أستاذ القانون في جامعة هوفسترا، وهو من أنصار حق الخيار (أي أنه مؤيد للإجهاض)، ويعرف ماكونيل معرفة جيدة -: «إنه ليس شخصاً مجنوناً. ولا أعتقد أنه سيخرج عن طوره ليلوي نصوص القانون كي توافق هواه، وهو لا يفترض أن كل ما يعتقده سياسياً هو القانون».

وبقية تعيينات بوش هم على هذا القدر من الالتزام بالنهج المحافظ على الأقل،وإن كانوا أقل تميّزاً من ماكونيل. فعلى سبيل المثال، لم يكن لافينسكي سميث -الذي عينه بوش في محكمة البداية الثامنة للاستئناف- معروفاً خارج نطاق الدوائر القانونية اليمينية المتشددة، حتى وقت إقرار تعينه. وقد شغل سميث منصب المدير التنفيذي لفرع معهد رونفورد في ولاية آركنسا. وهذا المعهد هو منظمة قانونية تابعة للحركة القومية المسيحية، ومن ضمن المسؤولين عن تمويلها: آر جي رشدوني وهاورد آهمانسون. واشتهرت هذه المنظمة بتمثيلها بولا جونز في دعواها ضد الرئيس

الأمريكي السابق بل كلينتون. أما جيمس ليون هولمز -الرئيس السابق لمنظمة آركنسا لحق الحياة، الذي عينه بوش قاضياً في المحكمة البدائية الفدرالية للمقاطعة الشرقية من ولاية آركنسا- فقد كان مشهوراً بكتابة المقالات التي تهاجم تنظيم النسل ومساواة المرأة. وكتب عام 1997 مقالة بالاشتراك مع زوجه، نشرتها مجلة كاثوليكية تصدر في ولاية آركنسا جاء فيها أنه «على المرأة أن تضع نفسها تحت سيطرة الرجل»، وأسهبت المقالة في إدانة حركة تحرير المرأة؛ لأنها فتحت الباب أمام «الوسائل المصطنعة لمنع الحمل، وتسهيل عمليات الإجهاض، مع ارتباط ذلك بما نتج عنه مباشرة من اعتراف بالشذوذ الجنسي»[147].

♦

ولو حيل بين القوميين المسيحيين وبين تحقيق أهدافهم، فإن هؤلاء القضاة لن يمثلوا سوى نموذج مصغر لما سيتبع. وبالطبع، فإن الهدف الأقرب هو وضع قضاة من هذا الطراز في المحكمة الفدرالية العليا، ونسخ الحكم الذي تستند عليه السابقة القضائية الصادرة في قضية روو ضد ويد. إلا أن لدى كثير من القوميين المسيحيين نظرة أوسع، وهم يرمون إلى إحداث تغييرات أكثر أهمية. ولكي يتسنى لهم وضع القانون تحت هيمنة المسيح، فإنهم عاكفون الآن على تهيئة جيل جديد من المتمرسين في حقل القانون منذ الطفولة. وحركة تدريس الأبناء في المنازل عوضاً عن المدارس الحكومية هي -في نظرهم- أكثر من مجرد رفض للدولة. إنها حاضنة الثورة الجديدة.

يقول مايكل فيريس، رئيس كلية باتريك هنري - في اليوم الثاني من وقائع مؤتمر مواجهة الحرب التي تشنها المحاكم على الدين، وكان يتحدث في الجلسة التي تناقش (وسائل معالجة الاستبداد القضائي)، بالاشتراك مع كل من فيليبس شافلي، وعضو مجلس النواب السابق، بل دانماريز، وإداواد فاييرا -: «إذا كنا سنوقف الاستبداد القضائي، فأعتقد أننا سنحتاج إلى خطة شاملة. والطريقة الشاملة للتعامل مع هذه المشكلة هي إعداد الجيل الجديد وتدريبه».

يدرّس فيريس القانون الدستوري لطلبة كلية باترك هنري، وعبر الإنترنت لآلاف الطلبة الذين يتلقون تعليمهم في منازلهم. ويقول بهذا الصدد: «إن الهدف الذي

أسعى إليه حين أدرس الأولاد القانون الدستوري، هو أن أجعلهم يغضبون... إنني أريد أن يعرفوا ما هي الحقيقة، وأريد أن يروا ما فعلته المحكمة العليا والكونغرس بهم».

وحالما يتعلم تلاميذ فيريس عن الاستبداد القضائي -بحسب ما يقول- فإنهم سيرغبون في معرفة ما يمكنهم فعله. «فأقول لهم: «أنت في الصف الأول، بحاجة إلى أن تُعيَّن في المحكمة العليا، وأنت في الصف الثاني بحاجة إلى تكون في مجلس الشيوخ لإقرار تعيين زميلك في المحكمة العليا، أما أنت في الصف الثالث، فإنك بحاجة إلى أن تكون رئيس الولايات المتحدة لترشيحه لذلك المنصب». ولهذا السبب -بصراحة- قمت بإنشاء كلية باترك هنري؛ لأنني سئمت من ممارسة الضغط على أشخاص كنت قد ساعدتهم في الفوز في الانتخابات. أريد أن أدربهم منذ البداية على الإيمان بالمبادئ التي تأسس عليها هذا البلد. وإذا كان قادتنا لا يؤمنون بمبادئ الحرية، فكيف نتوقع منهم أي شيء غير العبودية؟».

♦

ولو نجح الأشخاص الذين يفكرون على شاكلة فيريس في السيطرة على الجهاز القضائي، فإن القوميين المسيحيين سيفقدون الرغبة في حملتهم لإضعاف ذلك الجهاز. وإلى أن يتحقق لهم ذلك، فقد قرروا أنه في ظل عدم تمكنهم من السيطرة على المحاكم، فإن خيارهم الأفضل هو إضعافها. ولتحقيق ذلك، عمدوا إلى وضع عدد من مشروعات القوانين والمبادرات التي من شأنها نزع تخصص تلك المحاكم من النظر في قطاع عريض من القضايا المتعلقة بقوانين الولايات والقوانين المحلية، وإلغاء المحاكم الدنيا، وتهديد القضاة غير المتعاونين بتوجيه التهم إليهم بالفساد. ويتزايد تأكيد اليمين المسيحي على أن مبدأ الرقابة القضائية الذي يسمح للقضاة بتقرير دستورية القوانين المراد منهم تطبيقها، هو مبدأ غير دستوري، وهو موقف يحرم المحاكم من ممارسة أي رقابة على أعمال الكونغرس والرئيس.

تعطي المادة الثالثة من الدستور الكونغرس سلطة إنشاء محاكم فدرالية دون المحكمة الفدرالية العليا. وبحسب رأي كثير من المشاركين في مؤتمر مواجهة الحرب

التي يشنها الجهاز القضائي على الدين، فإن نص هذه المادة يقضي ضمناً بأن يكون للكونغرس الحق في إلغاء تلك المحاكم. وبينما وضع الدستور مدداً زمنية محددة لولاية الرئيس وأعضاء الكونغرس، إلا أنه ذكر أن القضاة يبقون في مناصبهم ما داموا على (سلوك حسن). وعلى مدى التاريخ الأمريكي، فهم هذا النص على أن القضاة يعينون مدى الحياة ما لم يرتكب أحدهم فعلاً جنائياً أو مخالفة أخلاقية. ولكن القوميين المسيحيين يتوسعون في تحديد (السلوك الحسن) ليشمل الانصياع للمذهب القانوني الذي يراه المحافظون.

قد تبدو هذه الإستراتيجيات غامضة، إلا أن أثرها سيكون عميقاً. وإذا كان القضاة سيفقدون وظائفهم بحسب هوى الكونغرس، فإن استقلالية القضاء ستصبح بلا معنى، وتضييق تخصص المحاكم الفدرالية سيطلق عنان الولايات في عدم الامتثال للأحكام الواردة في وثيقة الحقوق؛ لأن المحاكم الفدرالية ستفقد سلطة إلزام الولايات بتلك الأحكام. كما أن وقف العمل بمبدأ الرقابة القضائية سيعني انتهاء وجود أي آلية لاحترام الدستور.

افتراض -على سبيل المثال- لو أقر الكونغرس مشروع قانون إصلاح الدستور الذي اقترحه موور. فبموجب هذا المشروع، ستفقد المحاكم الفدرالية تخصص النظر في القضايا المتعلقة بالفصل بين الدولة والكنيسة، كما أن القضاة الذين تحد أحكامهم القضائية من قدرة الحكومة على احترام تعاليم الرب، سيتعرضون لخطر توجيه تهم بالتقصير في أداء وظيفتهم. ولن يكون بمقدور المحاكم النظر في القضايا المتعلقة بإقامة الصلاة في المدارس الحكومية أو تعليق الوصايا العشر. إضافة إلى ذلك -ويمنع هذا المشروع الاعتراض على (الاعتراف بأن (الرب) هو المصدر الأسمى للقانون، والحرية، والحكومة)- فإنه يمكن استخدام هذا القانون للدفع بأن القانون الإنجيلي أعلى مرتبة من القانون المدني.

وعلى الأغلب لن تقضي المحكمة العليا في البلاد بعدم دستورية قانون إصلاح الدستور، ولكن لو حدث ذلك، فإن من المؤكد أن يعترض أعضاء الكونغرس من

القوميين المسيحيين على سلطة المحكمة. وبالاعتماد على القانون نفسه، سيشرعون في إجراء توجيه الاتهامات إلى القضاة لفصلهم من مناصبهم. وهذا من شأنه أن يدخل البلاد في ورطة قانونية، يتصارع فيها فرعان من فروع الحكومة على السلطة ويتحول القانون إلى أداة بيد الطرف الذي يملك أكبر قدر من العضلات السياسية.

ويبدو أن هذه الاحتمالات تستهوي هاورد فيليبس، الذي قال في مؤتمر مواجهة حرب الجهاز القضائي على الدين: «إن هذا القانون أحد أهم القوانين التي قدمت إلى الكونغرس في التاريخ الأمريكي. وإذا قدر لهذا المشروع أن يصبح قانوناً نافذاً، فقد يؤدي ذلك إلى إحداث أزمة دستورية. وبصراحة -أيها الرفاق- إن ذلك هو ما نحتاج إليه تماماً». ومثل تلك الأزمة -كما يؤمّل فيليبس- ستضع المحاكم في مكانها اللائق.

ولو قدر لمشروع قانون إصلاح الدستور أن يدخل حيز النفاذ، فإن عدداً كبيراً من ضمانات مادة التعديل الأول من الدستور ستستثنى من التطبيق في كثير من الولايات، لأن بعض هذه الولايات كولاية آلاباما -مثلاً- قد تعلن أنها ولايات مسيحية، وباستطاعتها أن تفرض رسمياً على طلبة المدارس الحكومية أداء الصلاة وتلاوة الإنجيل، ولن يكون بمقدور أولياء الأمور الذين يعترضون على مثل هذه الإجراءات اللجوء إلى المحاكم الفدرالية للطعن فيها. وقد تشتعل أزمة دستورية بمجرد قيام قاضٍ من القضاة بمحاولة النظر في مثل تلك الدعوى.

وقد أظهر روي موور بفاعلية كيف يمكن استخدام قانون الإصلاح الدستوري لإغلاق الباب أمام أي اعتراض على تدريس الخلق. فعندما حكم قاضي المحكمة الابتدائية بأن معارضة نظرية النشوء والارتقاء، ووضع الملصقات على كتب الأحياء المقررة في مدارس مقاطعة كووب بولاية جورجيا هو إجراء غير دستوري؛ استأنفت حكومة المقاطعة الحكم، وقدم موور ملخصاً للحجج الداعمة لموقف المقاطعة. وكتب موور في ذلك الملخص: «إن حظر (الرب) من المناقشات المتعلقة بخلق الحياة يتعارض مباشرة مع مبدأ جوهري في هذا البلد، ورد النص عليه في وثائق تأسيس الدستور، وإعلان الاستقلال، وكلها تعلن: «إننا جميعاً نتمتع بحقوق لصيقة وهبها لنا الرب».

ومرة أخرى، فإن القاضي الذي يحكم بما يخالف حق المدارس في الاعتراف بوجود (الرب) في حصص العلوم قد يعرض نفسه للاتهام والفصل من العمل.

وقد تبدو هذه الأمور كلها بعيدة الاحتمال، ولكنها لم تعد غير متصورة. فمشروع قانون إصلاح الدستور لا تقف في وجهه عقبات تجعل من إقراره أمراً مستحيلاً. إذ حظي هذا المشروع بتأييد ثلاثين نائباً في مجلس النواب ربيع عام 2005، وأيده في مجلس الشيوخ ثمانية أعضاء. وبموجب قواعد النظام الداخلي لمجلس الشيوخ السارية حتى هذه اللحظة، فإن فرصة عرض هذا المشروع على التصويت تبدو ضئيلة؛ لأن الديمقراطيين وبعض الجمهوريين سيحولون دون حدوث ذلك. ولكن الأمر لا يبدو بعيد المنال بعد إعادة تقديم المشروع للتصويت؛ لأن قواعد النظام الداخلي يتم تجاهلها في العادة إذا كانت تقف في طريق أي شيء يعده القوميون المسيحيون أمراً مهماً.

ومشروع قانون إصلاح الدستور هو واحد فقط من بين عدد من الخطط التي طورها اليمين المسيحي لإضعاف المحاكم. واقترح عدد كبير منهم في مؤتمر (مواجهة حرب الجهاز القضائي على الدين) إلغاء المحاكم التي تظهر توجهاً ليبرالياً بارزاً، وبخاصة محكمة الدائرة التاسعة، التي أثارت غضب اليمين حين حكمت بأن عبارة (في ظل الرب) الواردة في قسم الولاء، هي عبارة مخالفة للدستور. وفي غضون ذلك، أنشأ أعضاء الكونغرس من القوميين المسيحيين (مجموعة عمل قضائية) شارك في رئاستها توم ديلي؛ بغية استكشاف مزيد من الحلول. وفي كلمة مسجلة موجهة إلى المؤتمر، اعتذر ديلي عن عدم الحضور، وتفويت فرصة وجوده بين المشاركين، مؤكداً أهمية المؤتمر. واتهم ديلي في كلمته الجهاز القضائي بأنه جهاز (خارج عن نطاق السيطرة) وقال: إن «ترويضه سيتطلب إعادة التأكيد على سلطات الكونغرس الدستورية التي يمارسها على المحاكم».

وأضاف بأن: «انفلات القضاء من المساءلة والحساب ليس قضية سياسية؛ لأنها تهدد مبدأ الحكم الذاتي». ثم شرع يعدِّد التدابير التي ينوي الكونغرس اتخاذها. وقال: إن مجلس النواب قد قام فعلاً بإقرار تعديلات تهدف إلى خلخلة

«محكمة الدائرة التاسعة اليسارية التي تنعقد في سان فرانسيسكو، وقلنا لهم: بإمكانكم عقد جلساتكم في جزيرة غوام».

وذهب مايكل شوارتز -كبير معاوني السيناتور توم كوبورن ممثل ولاية أوكلاهوما- إلى أبعد من ذلك حين هاجم مبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين، مستخدماً لغة مقتبسة من منشورات جمعية جون بيرتش. وقال شوارتز: «إن المحكمة العليا هي بحسب تكوينها مؤسسة مناهضة للأغلبية»، وأضاف: «وما دامت المحكمة تدعي امتلاك حق تصحيح أوراق الكونغرس، فإنها بذلك تناقض الأساس الجوهري الذي قامت عليه هذه الدولة، وهو أن السيادة للشعب وليس للقضاة. وإلى أن تتم استعادة سيادة الشعب، فإن الادعاء بأننا نملك دستوراً في هذا البلد سيبقى مهزلة سقيمة ومحزنة».

وهذا الادعاء ـ بأن المحاكم لا تملك تخصص الحكم بما يخالف إرادة (الشعب)- هو دعوة للفوضى. فالحماية الدستورية لا تعني شيئاً إذا لم يملك القضاة سلطة تفسير أحكام الدستور وتطبيقها. وإذا كان معنى القانون يتحدد بمشاعر الجماهير، فإن النظام سينهار. وسيصبح كل شيء تحت رحمة خطباء الدهماء الذين يزعمون أنهم يتحدثون باسم (الشعب). وقد تمكن هؤلاء في السابق أن يجمعوا في يدهم من السلطة أضعافاً مضاعفة مما حازه أي قاضٍ في تاريخ أمريكة. وهذا ليس من النهج المحافظ بشيء. بل هو بداية الفاشية.

وستقر عين شوارتز -وكذلك بقية القوميين المسيحيين - برؤية المؤسسات الراسخة في الدولة الأمريكية وقد تفتتت. فهو رجل ثوري -كما يقول هو عن نفسه- وقد حضر الصحافي ماكس بلومنثال المؤتمر مرتدياً ملابس يرتديها في الغالب الشباب المحافظون، وهي البنطال والمعطف. وعندما قابل شوارتز خارج قاعة فندق ماريوت، ظن شوارتز أن بلومنثال هو واحد من المتعاطفين. وقبل أن يتحدث بلومنثال بأي كلمة، تبسم شوارتز وقال: «أنا متطرف! ومتشدد حقيقي. لا أريد تأديب القضاة، بل أريد وضعهم على الخازوق»[148].

ويكشف لنا مثل هذا الهياج عن عقلية الدمار ونهاية العالم التي باتت تستحوذ على فكر الحزب الجمهوري. وفي ختام المؤتمر، ألقى ألن كيز -الذي يطمح للرئاسة الأمريكية، ورشح نفسه للرئاسة عن الحزب الجمهوري عدة مرات، ثم ترشح لعضوية مجلس الشيوخ عام 2004 - كلمة أثارت استحسان الحضور حين قال: «أعتقد أن الجهاز القضائي في بلدنا هذه الأيام هو بؤرة الشر». ومن يتصدى للشيطان لا يتعامل معه بحسب الأصول المتبعة، بل يواجهه بأي وسيلة تقتضيها الضرورة.

لقد أدى مثل هذا النوع من التفكير إلى إحداث عدد من الانقسامات داخل الحزب الجمهوري في الأعوام القليلة الماضية. وكان يتم تجاهل القوانين والأنظمة التي تقف في طريق اليمين المحافظ أو تحريفها بوصفها من المسائل الشكلية مقارنة بالقوانين الإنجيلية الأسمى مرتبة.

وظهر بجلاء تطويع القانون في قالب الفضيلة في أثناء الحملة التي استهدفت إدانة الرئيس السابق بل كلينتون. وقد كان المحافظون قد عقدوا العزم على إزاحته من منصب الرئاسة الذي وصل إليه عن طريق الانتخابات الديمقراطية قبل أن يسمع أحد بمونيكا لوينسكي*. ثم عادت فوضوية الجناح اليميني وعدم احترامه للقانون إلى الظهور مرة أخرى بعد انتخابات عام 2000 حين منع ناشطون وممثلون عن الحزب الجمهوري عملية إعادة إحصاء الأصوات في مدينة ميامي بالقوة، وذلك عن طريق قيامهم «بأعمال شغب وعربدة برجوازية»[149] كما وصفها -بحق- أحد

* وكما يذكر ديفيد بروك في كتابه بعنوان: (أعمى بسبب اليمين) وهو سرد لمذكراته الشخصية، واعتراف منه بالدور الخاطئ الذي أدّاه في الحملة المناهضة لكلينتون، حيث قال: «لم تحظَ فكرة إدانة الرئيس كلينتون إلا على قليل من الاهتمام خارج نطاق دائرتنا، إلا أنها بدأت تكتسب زخماً قوياً قبل نحو عام من تورط كلينتون في فضيحة علاقته الجنسية مع مونيكا لوينسكي؛ الموظفة التي كانت تقضي مدة تدريب في البيت الأبيض. وبعد الفوز المدوي للرئيس كلينتون بمدة حكم ثانية عام 1996، رفض اليمين السياسي -كعادته- الاعتراف بشرعية الانتخابات. وبعد أن بات جلياً للجميع -باستثناء المخدوعين المتحيزين من أعداء كلينتون- أن تحقيقات لجنة ستار لم تسفر عن أي مخالفة أو جرم يمكن ملاحقته جنائياً فيما يخص قضية وايت ووتر، أو أي من الاتهامات المتقلبة والمتحولة بحق كلينتون، قام اليمين بالضغط على الكونغرس لإزاحة كلينتون عن سدة الحكم».

الصحافيين المحافظين. ثم أعقب ذلك معركة إعادة توزيع الدوائر الانتخابية التي اشتعلت حين وضع توم ديلي مخططاً لإعادة رسم خارطة الدوائر الانتخابية بما يضمن زيادة عدد الأعضاء الجمهوريين في مجلس النواب. «وكان من المقرر أن يتم بحث تعديل تلك الخارطة بعد ثماني سنوات، إلا أن ديلي قال: «أنا زعيم الأغلبية، وأحتاج إلى تأمين مزيد من المقاعد». وعندما لجأ أعضاء المجلس التشريعي في ولاية تكساس إلى الولايات المجاورة لإقناعهم بالتغيب عن الاجتماع؛ كيلا يكتمل النصاب القانوني للتصويت على تلك التعديلات ومنع الجمهوريين من القضاء على بضع دوائر انتخابية من نصيب الديمقراطيين، طلب ديلي من وزارة الأمن القومي مراقبتهم وتتبع تحركاتهم»[150].

وازداد انتقاض عرى القانون في قضية تيري شيافو. وطلب القوميون المسيحيون من جب بوش حاكم ولاية فلوريدا أن يتجاهل قرار المحاكم، وأن يحجز المرأة بالقوة. ومما يثير الفزع في النفس أن حكومته حاولت ذلك. وكما ذكرت صحيفة ميامي هيرالد أنه: « عقب ساعات من إصدار القاضي حكماً بمنع نقل تيري شيافو من المشفى الذي كانت ترقد فيه، تحرك فريق من موظفي الحكومة لحجزها وإعادة وضع أنبوب التغذية في وريدها، إلا أنهم منعوا في اللحظة الأخيرة حين قال لهم أفراد الشرطة المحلية: إنهم سينفذون أمر القاضي». وتابعت الصحيفة القول: إن «المشاركين في هذه المواجهة لاختبار الإرادة، الذين فضلوا عدم الكشف عن أسمائهم، قالوا للصحيفة: إن هذه المواجهة كان من الممكن أن تؤدي إلى أزمة دستورية في الولاية، وإلى مواجهات بين الأجهزة التنفيذية التابعة لحكومة البلدية وتلك التابعة لحكومة الولاية»[151].

♦

هكذا تبدأ الديمقراطية بالانحطاط والتردي: بانهيار في السلطة القانونية، وتأزم داخل الحكومة، وبوجود القادة الذين يستغلّون الفوضى لتعزيز مزيد من النفوذ غير المبرر. فالمجتمع الليبرالي (بالمعنى التقليدي للكلمة) يتطلب وجود سياسيين

لديهم الإرادة والاستعداد لاحترام القانون، وإن لم يوجد مثل هؤلاء القادة، فبوجود مؤسسات تتولى مساءلتهم. ويتطلب كذلك قادة ينصاعون لأحكام القضاء، وبالمقابل: قضاة يتمتعون بحرية إصدار أحكام قد لا تروق للسياسيين، وإلا فسنكون إزاء وضع تكون فيه طبقة من الناس فوق القانون، والطبقة الأخرى تحته.

إن أمريكة ما زالت دولة ديمقراطية ليبرالية، ولكن هذه الصفة آخذة بالتناقص يوماً بعد يوم. وفي الوقت الذي يهاجم فيه القوميون المسيحيون شرعية ممارسة المحاكم تخصص الرقابة على دستورية القوانين، فإن هناك شرائح كاملة من السكان تفقد حماية القانون. وفي ولاية تلو الأخرى، يفقد الشواذ جنسياً الحماية القانونية التي كانوا يتمتعون بها، وإلى جانب غير المسيحيين، فإنهم باتوا يعانون من التمييز العنصري في الوظائف العامة. والسبب في ذلك يعود إلى خطط بوش في تشجيع المبادرات الاجتماعية للمؤسسات الدينية. وكما أوضحت فضيحة كلية سلاح الجو في كولورادو سبرنغ، فإن بعض الجنود كانوا يحاولون تحويل الجيش الأمريكي إلى جيش مسيحي طائفي. وكل هذا يحدث في سياق التفسخ الأوسع للمؤسسات الديمقراطية والحقوق المدنية منذ 11 سبتمبر. وأبرز رموز هذا التفسخ الديمقراطي يتمثل بمعتقل غوانتانامو بي، حيث أعلنت الحكومة الأمريكية أنها غير ملزمة بأي قانون خارجي ألبتة. وفي هذا الجو المحموم والمتقلب تحولت الأمور التي كان يعد حدوثها في أمريكة من قبيل المستحيل، إلى شيء ممكن، وتناقصت الحريات التي نشأنا عليها وكنا نعدها من المسلمات تناقصاً يثير الفزع.

وكما يقول أستاذ التاريخ في جامعة كولومبيا الدكتور روبرت أو باكستون: «إننا نعلم عن طريق تتبع آثارها، أن تفشي الفاشية في بلد ما لا يتطلب قيام (مظاهرة) استعراضية مذهلة في عاصمة ذلك البلد، بل يكفي -على ما يبدو- صدور قرارات تغض الطرف عن معاملة «أعداء الأمة» معاملة غير قانونية». وأول مراحل تشكل الفاشية الأمريكية سيكون بالتخلي عن التعددية، والتوجه بخطى ثابتة نحو رموز الوطنية المتمثلة بالعَلَم والدين. وسيبدو الأمر طبيعياً لدرجة لا تثير حفيظة معظم

الناس. «لا يوجد صليب معقوف في الفاشية الأمريكية، ولكن نجوم وخطوط (أو نجوم وقضبان) وصلبان مسيحية»[152].

فإذا كان ظهور الفاشية يتم ببطء وخفاء، فكيف يمكن ملاحظتها؟ كتب باكستون مجيباً عن هذا السؤال: «يمكننا عن طريق ما نعرفه عن دورة حياة الفاشية، أن نلحظ بعض علامات الخطر المنذرة بالسوء في حالات التأزم السياسي في مواجهة الأزمات، وقيام العناصر المحافظة في الحكم والمهددة بالخطر بالبحث عن حلفاء أقوى وأشد، واستعدادهم لتخطي الأصول والإجراءات القانونية المتبعة وتجاهل حكم القانون، واستغلالهم المشاعر الغوغائية القومية أو العرقية لكسب دعم الجماهير،... وأقرب ما يكون الفاشيون من السلطة حين يبدأ المحافظون باستعارة وسائلهم وتكتيكاتهم، وباللجوء إلى عواطفهم المحركة للجماهير، ومحاولة استمالة الفاشيين إلى صفهم»[153].

ولو وضعنا كلمة (ديني) بدل كلمة (عرقي) لكان باكستون يصف أمريكة في عام 2005. لم يكن باكستون يتحدث عن كيفية التعرف على النظام الفاشي. بل كان يقول لنا كيف نتعرف على حركة ناشئة، وعلى الظروف السياسية التي تساعدها على النمو، قبل أن يفوت الأوان لفعل أي شيء حيالها.